الوحدة المصرية ـ السورية
(١٩٥٨ ـ ١٩٦١)

د . علي الدين هلال
استاذ مساعد بكلية الاقتصاد
والعلوم السياسية . جامعة القاهرة

تنبع أهمية دراسة تجربة الوحدة المصرية ـ السورية من أنها تمثل النموذج الوحيد للوحدة الدستورية الكاملة الذي شهده الوطن العربي منذ الحرب العالمية الثانية والذي تخطى مجرد الاتفاقيات أو اعلان النوايا لكي يرتطم بصخور الواقع ومشاكل التوحيد بين قطرين عربيين ، ومن ثم تأتي ضرورة دراستها في أية معالجة شاملة لمسيرة الحركة الوحدوية العربية .

وتهدف هذه الدراسة الموجزة الى تحليل تجربة الوحدة ، وبالذات التركيز على العوامل التي أدت الى الانقلاب العسكري في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١ بعد ثلاثة اعوام ونصف من قيام الوحدة . وبدون الدخول في عرض تفصيلي للآراء المختلفة في تفسير الانفصال يمكن التمييز بين أربعة اتجاهات أساسية .

● اتجاه يركز على إختلاف مراحل التطور بين مصر وسوريا وهو الرأي الذي اشارت اليه القيادة المصرية اكثر من مرة ، وعبر عنه الميثاق الوطني عام ١٩٦٢ عندما تحدث عن أن استعجال مراحل التطور نحو الوحدة يترك من خلفه فجوات اقتصادية واجتماعية تستغلها العناصر المعادية للوحدة كي تطعنها من الخلف .

● اتجاه يشير الى الضغوط الخارجية ومحاولات القوى المعادية للوحدة ضرب هذه التجربة والتآمر عليها ، بل والحيلولة دون قيامها أصلا.

● اتجاه يشير الى أخطاء نظام الحكم الذي شهدته دولة الوحدة مثل المركزية الشديدة ، وعدم اقامة مؤسسات شعبية تسمح بالمشاركة السياسية الفعالة .

● اتجاه يشير الى ان الوحدة تمت دون اعداد كاف وتحت تأثيرات عاطفية مؤقتة ، وتعددت الآراء في هذا الصدد ، فكان هناك من يرى أن الجماهير السورية التي نادت بالوحدة كانت تعبر عن فورة حماس مع عدم وجود روابط كافية بين البلدين في عديد من المجالات ما عدا الاتفاق على شخص جمال عبد الناصر[١] . ومن الناحية الاخرى اشارت بعض المصادر السورية الى انخفاض مستوى

---

(١) محمد حسنين هيكل ، ما الذي جرى في سوريا (القاهرة ، الدار القومية ، ١٩٦٢) ، ص ٥ ـ ٦ .

الوعي السياسي القومي في « الأقليم المصري »[٢] .

والمنهج الذي سوف تستخدمه هذه الدراسة هو المنهج التاريخي الاجتماعي الذي يسعى الى اكتشاف جدلية الوحدة وجدلية الانفصال . بعبارة أخرى سوف ننظر الى الوحدة كعملية (Process) ونحلل القوى السياسية التي دعت اليها ودوافعها من وراء ذلك وهل تحققت هذه الدوافع بقيام دولة الوحدة ؟ والافتراض الرئيسي المطروح هو أن مسار التجربة الوحدوية قد أدى اما الى تحييد تلك القوى التي اقامت الوحدة ، أو شلها سياسيا ، واما الى شعور هذه القوى بأن الوحدة لم تحقق ما كانت تصبو اليه من أهداف . لذلك فعندما تحركت قوى الانفصال وجدت الساحة السياسية مهيأة لها .

ان القيام بهذا التحليل يتطلب الاجابة على عدد من الأسئلة مثل . ما هي العوامل التي أدت الى قيام الوحدة ؟ وما هي القوى المختلفة التي شاركت في تحقيقها ؟ وما هي دوافعها ؟ وما هي الأسباب التي أدت الى تحول بعض هذه القوى أو على الأقل فتور حماسها للتجربة ؟

لقد اتسمت مفاوضات الوحدة المصرية السورية بأربع خصائص أساسية . أولاها انها تمت في وقت قصير للغاية من الناحية الزمنية ، وثانيتها انها تمت بمبادرة سورية وتحفظات مصرية ، وثالثتها انها تمت في ظروف سياسية سورية حرجة داخليا وخارجيا ، ورابعتها انها قامت في بيئة معادية حيث نظر اليها عديد من النظم العربية على أنها تمثل خطرا عليها .

ولا تترك لنا الوقائع التاريخية مجالا للشك في ان عددا من القوى السياسية السورية بادر بطرح الوحدة مع مصر بشكل متكرر في عام ١٩٥٧ . ففي تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام دعا البرلمان السوري الى الوحدة مع مصر وكرر ذلك مرة أخرى في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ كما لعب الجيش دورا اساسيا في مفاوضات الوحدة ، وفي الاستجابة للتحفظات التي ابداها الرئيس عبد الناصر الذي نصح بالتريث وعدم البدء فورا بوحدة دستورية شاملة ، والذي وضع شرطين لاتمام الوحدة هما ابتعاد الجيش السوري عن السياسة والحزبية ، وحل الأحزاب السياسية السورية ، وهو ما تم قبوله من جانب الضباط السوريين الذين كانوا يتفاوضون مع عبد الناصر في كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ .

سوريا من الأزمة إلى الوحدة

يمكن ان نفسر مبادرة القوى القومية في سوريا للوحدة مع مصر بالنظر الى طبيعة الأزمة السياسية التي كانت تواجهها سوريا وقتذاك .

فمن ناحية كانت هناك ضغوط خارجية متزايدة تمثلت في محاولات الانحراف بسوريا عن الخط القومي التحرري الذي كانت تنتهجه ، والعمل على جرها الى حلف بغداد ، والى مشروع ايزنهاور ، وفي آب/اغسطس عام ١٩٥٧ انفجرت أزمة الحشود التركية على الحدود التي دفعت مصر الى ارسال قوات عسكرية الى سوريا . وتعددت المؤامرات . ففي عام ١٩٥٦ كانت هناك مؤامرة عدنان الأتاسي لاقامة حكومة موالية للغرب ، وفي نفس العام وقعت محاولة أخرى لأديب الشيشكلي بمساعدة الولايات المتحدة ، وفي ١٩٥٧ تدهورت العلاقات السورية الاميركية واتهم ثلاثة من الدبلوماسيين الاميركيين بالاعداد لقلب نظام الحكم وتم ابعادهم عن سوريا .

---

(٢) ميشيل عفلق . معركة المصير الواحد (دمشق . [د . ن .] ، ١٩٦٢) ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .

ومن ناحية اخرى كان الصراع بين القوى السياسية داخل سوريا في تزايد مستمر فكان هناك صراع بين القوى الرجعية اليمينية والقوى القومية التحررية ، وصراع آخر بين حزب البعث والشيوعيين .

وانعكست هذه الصراعات على الجيش الذي وجدت بداخله امتدادات لكل القوى السياسية الرئيسية . وفي آذار/ مارس ١٩٥٧ ، وبعد تصفية العناصر الرجعية فيه تبلورت هذه القوى في ثلاث البعث والشيوعيون والمستقلون ، وتشكل مجلس عسكري من أربعة وعشرين ضابطاً كان بمثابة القيادة العليا للجيش فيما يتعلق بالتخطيط والاعداد والترقيات كما كان يقوم بمراقبة الحكومة السوريه والحيلولة دون انحرافها عن الخط القومي وكان هذا المجلس هو القوة الدافعة للوحدة والذي قام بعملية المفاوضات التي أدت اليها(٣) .

لقد شهدت سوريا في هذه المرحلة ظاهرة توزع وانتشار للقوة (Diffusion of Power) بحيث لم يعد من الممكن لحزب واحد ان يحصل على الاغلبية الشعبية أو ان يسيطر على القوات المسلحة . لذلك تولدت القناعة لدى عدد كبير من السياسيين والعسكريين بأن الوحدة مع مصر تمثل حلا للأزمة السورية ولانقاذ سوريا من مشاكلها الداخلية والخارجية نظرا لعدم وجود حزب أو قائد يستطيع أن يوفر لها الاستقرار السياسي والاجتماعي . أضف الى هذا بالطبع أن هدف الوحدة العربية كان هدفا اساسيا لعديد من التنظيمات القومية السورية التي رأت في تحقيقه نصرا كبيرا يستحق التضحية وقبول فكرة حل هذه التنظيمات لنفسها .

على ضوء هذا العرض لمقدمات الوحدة والبيئة التي تمت في إطارها يمكن طرح الفرضيات التالية .

■ **الفرضية الاولى** : إن السهولة النسبية التي تمت بها وحدة ١٩٥٨ في أقل من ثلاثة شهور وعدم الاعداد الكافي لها قد دفع ثمنها في ايلول/سبتمبر ١٩٦١ .

■ **الفرضية الثانية** : إن الوحدة كانت ــ بالنسبة للقوى القومية السورية ــ مخرجا للمشاكل الداخلية والخارجية التي واجهتها سوريا . وبقيام الوحدةوانحسار هذه المشاكل ، برزت على السطح التوترات والمشاكل التي أوجدتها الوحدة ذاتها .

■ **الفرضية الثالثة** : إن مسار التجربة الوحدوية والمؤسسات التي انشأتها والأخطاء التي وقعت فيها أوجدت البيئة التي تم الانفصال في ظلها .

فلننظر الآن الى مسار التجربة الوحدوية لنرصد ما حدث للقوى التي ساهمت في انشائها وأبرزها البعث من ناحية ، والعناصر القومية المستقلة في الجيش من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للبعث فقد وقعت سلسلة من الخلافات مع القيادة المصرية إنتهت باستقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة في نهاية عام ١٩٥٩ . وكانت موضوعات الخلاف متعددة وكانت احداها حول طريقة انتخابات الاتحاد القومي ، فقد رأى البعث أن يكون جزء منها بالتعيين لضمان وصول العناصر التقدمية ، خاصة بعد حل الاحزاب السياسية وحتى لا تترك الساحة للعناصر الرجعية ، كما اتهمت بعض القيادات البعثية الادارة بالتدخل في الانتخابات لاسقاط مرشحي الحزب . وحدث خلاف

---

(٣) صلاح نصر ، عبد الناصر وتجربة الوحدة [د . م .] . الوطن العربي ، ١٩٧٦) ، ص ١٠٨ ــ ١٠٩ .

حول تعيينات الضباط في المراكز القيادية الحساسة في الجيش السوري ، فقد رأى البعث أن تكون قاصرة على العناصر المعروفة باتجاهاتها الثورية التقدمية فعندما صدر قرار بتعيين المقدم عبد الكريم النحلاوي في إدارة كاتم أسرار الجيش الأول (والذي أصبح بعد ذلك مدير مكتب المشير وكان أحد قادة الانفصال) اعترض السيد مصطفى حمدون وزير الاصلاح الزراعي ولكن اعتراضه لم يؤخذ به . وحدث خلاف ثالث حول سلوك الوزراء البعثيين في وزاراتهم وما قيل بخصوص تفضيلهم للبعثيين في التعيينات . وتبلورت كل هذه الخلافات في قيام وزراء البعث بالاستقالة التي كانت تعبيرا عن بداية القطيعة بين البعث والقيادة الناصرية .

وشهد الجيش أيضا عددا من التطورات الهامة فالمجلس العسكري الذي كان له دور أساسي في قيام الوحدة بدأت عناصره في التفكك فدخل جزء منها الوزارة ، وجزء آخر نقل الى القاهرة ، وجز ثالث نقل الى مناصب اخرى داخل الجيش السوري . وهكذا بدا وكأن هناك اتجاها لتفكيك عرى هذا المجلس . يضاف الى ذلك سياسة تعيين ضباط مصريين في قيادة الجيش السوري وهو الأمر الذي أوجد بعض الحساسيات(٤) وكذا سياسة تعيين ضباط غير حزبيين في قيادات الجيش الأساسية(٥) في الوقت الذي كان يسرح أو ينقل الضباط الحزبيون ، ففي نيسان / ابريل ١٩٥٨ صدر قرار بتسريح عدد من الضباط الشيوعيين ، وفي تموز/يوليو من العام نفسه صدر أمر آخر بنقل حوالي ٤٠ ضابطا إلى القاهرة نصفهم من البعثيين والنصف الآخر من المستقلين .

وقد تم ذلك في إطار نظام للحكم اتسم بالمركزية الشديدة من ناحية ، وبالاعتماد على أجهزة الامن من ناحية اخرى ، وقد تجسد ذلك في الدور الذي لعبه السيد عبد الحميد السراج والذي تركزت في يده سلطات واسعة النطاق فقد شغل مناصب وزير الداخلية ، ورئيس جهاز الأمن الداخلي ، وأمين الاتحاد القومي ، ومدير الدعاية والأنباء التي تضمنت الاشراف على الصحافة والاذاعة والتليفزيون ، وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ أصبح رئيسا للمجلس التنفيذي السوري ، وكذا رئيسا للمؤسسة الاقتصادية ، وقد مكنته هذه المناصب من تحقيق سيطرة كبيرة على الجوانب الادارية والسياسية والاقتصادية في غياب رقابة شعبية فعالة ، وكان هذا الوضع مثار خلاف بين السراج ومجموعة الوزراء السوريين وهو الخلاف الذي استفحل لدرجة أن عبد الناصر عقد بخصوصه عدة اجتماعات في آب/ اغسطس ١٩٦٠ دون أن يتمكن من حسمه نهائيا في ذلك الوقت وعندما قام عبد الناصر بتقليص سلطات السراج في ايلول/سبتمبر ١٩٦١ كان الوقت متأخرا للغاية . وقد أدى هذا الوضع الى اغتراب عدد من القوى السياسية وإعطاء النظام صفة بوليسية وأمنية في وقت لم يتمكن فيه الاتحاد القومي وهو التنظيم السياسي الواحد الذي أقامه عبد الناصر بعد حل الأحزاب السياسية في سوريا من تنظيم الجماهير أو تعبئتها وهو ما اعترف به عبد الناصر صراحة في خطابه بتاريخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦١ . ولعل اكبر دليل على إخفاق الاتحاد القومي هو أن بعضا من قادة الحركة الانفصالية كانوا من العناصر القيادية فيه .

ثم جاءت قرارات التأميم في تموز/يوليو ١٩٦١ لتضيف بعدا جديدا الى صورة الموقف في سوريا ولتؤكد ابتعاد البرجوازية السورية عن الوحدة نتيجة تأثر مصالحها باغلاق الحدود مع الأردن

---

(٤) احمد حمروش ، عبد الناصر والعرب (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٦٧) ، ص ٧٠ ـ ٧١ .

(٥) نص ، عبد الناصر وتجربة الوحدة ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

والسعوديةوالعراق وتطبيق قوانين الاصلاح الزراعي ثم قوانين تموز/يوليو ١٩٦١ وما ارتبط بها من قيود على الاستيراد وزيادة الجمارك على البضائع المستوردة . وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه بينما تمت الوحدة الدستورية بين مصر وسوريا منذ اللحظة الاولى فقد ظلت عديد من السياسات الاقتصادية كأنظمة النقد والتجارة الخارجية والجمارك مختلفة بين البلدين .

الحلقة المفرغة ... والأخيرة

ان الصورة التي تظهر من هذا العرض تشير الى فتور حماس القوى التي ساهمت في إنشاء الوحدة وابتعادها عن ساحة المشاركة لأسباب مختلفة ، فبعد ثمانية شهور من الوحدة استقال عدد من القادة السوريين الذين شاركوا في اقامة الوحدة وبدأت تظهر بعض المشاكل في الجيش ووجدت القيادة المصرية أنه من الصعب عليها بناء قاعدة سياسية منظمة . ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدة عوامل :

أولها : إن قادة البعث وعددا من العناصر العسكرية لم تكن مقتنعة تماما بسلامة الشروط التي وضعها عبد الناصر للوحدة وشعرت أن حل الأحزاب سوف يؤدي في الواقع الى ترك الساحة السياسية للقوى الرجعية والمعادية للوحدة . صحيح انهم قبلوا هذه الشروط ثمنا للوحدة في وقت كانت الوحدة فيه تمثل مخرجا للوضع السوري المعقد ولكن بتحقق الوحدة شعروا بعدم سلامة هذا الحل .

ثانيها : إن قطاعا من النخبة السياسية السورية شعر أن دوره قد أصبح ثانويا، وأن عملية صنع القرار تحتكرها مجموعة صغيرة من المحيطين بعبد الناصر من المصريين ويبدو ان كلا من السيدين صلاح البيطار وميشيل عفلق قد حادثا عبد الناصر صراحة في هذا الموضوع واقترحا عليه تشكيل مجلس رئاسة يتكون من ثلاثة اعضاء من كل قطر ، كما أثير في هذا الصدد سلوك بعض الموظفين المصريين الذين تخطوا رئاساتهم السورية وخاطبوا مباشرة القاهرة أو القيادات الاعلى المصرية .

ثالثها : اجراءات نقل بعض الضباط الحزبيين أو ذوي الاتجاهات السياسية الى القاهرة بهدف ابعادهم عن مواقعهم في سوريا وإضعاف نفوذهم السياسي .

وجدير بالذكر أن أغلب هذه المشاكل والانتقادات لم تنفها القيادة المصرية بعد وقوع الانفصال[٦] وإنما ألقت اللوم بخصوصها على مزايدات حزب البعث والقيادات التقليدية السورية . وأيا كان السبب فقد انعكست هذه المشاكل في استقالات بعض الوزراء السوريين في نهاية السنة الأولى للوحدة وهو ما دفع القيادة المصرية الى مزيد من إحكام قبضتها ، الأمر الذي أدى الى مزيد من اغتراب القيادات السورية وهكذا نشأت حلقة مفرغة ، فكلما ازداد تدخل القاهرة شعرت القيادات السورية بنقصان دورها وهكذا دواليك .

يضاف الى هذه التطورات السياسية المختلفة عدد من الحقائق التي تتعلق ببيئة الوحدة والتي لم يكن لأحد امكانية السيطرة عليها او توجيهها ، فهناك الانفصال الجغرافي بين مصر وسوريا وعدم وجود الامتداد الأرضي بين البلدين ، وهناك اختلاف التاريخ السياسي بين القطرين . فبصفة عامة لم تعرف سوريا درجة من المركزية شبيهة بما تعرفه مصر ، وهناك جو العداوة المحموم الذي استقبلت به

---

(٦) هيكل ، ما الذي جرى في سوريا ، ص ٧٥ ـ ٧٦ .

الوحدة من جانب بعض الدول العربية والدول الغربية والاشاعات التي رددتها هذه الدوائر عن سيطرة المصريين على سوريا ، وخطط تهجير مليون مصري اليها وما الى ذلك ، ولم تكن الطبيعة اكثر رفقا فشهدت سوريا ثلاث سنوات من الجفاف والقحط خلال فترة الوحدة !

وهكذا ففي ايلول / سبتمبر ١٩٦١ كان عديد من القوى الاجتماعية والسياسية يرى مصلحته وقد تعارضت مع تجربة الوحدة : حزب البعث الذي استقال وزراؤه ، وانتقد مسيرة التجربة بما في ذلك قرارات تموز/يوليو التي رأى أنها تنقل السيطرة على الاقتصاد الى العناصر البيروقراطية ، الحزب الشيوعي الذي عارض الوحدة والطريقة التي تمت بها منذ البداية ، البورجوازية السورية وكبار ملاك الأرض ، الأحزاب التقليدية في سوريا ،الاقطار العربية المحيطة ، وبالذات الأردن والسعودية ثم العراق ، وأخيرا الدول الغربية . لذلك فعندما تحركت مجموعة الضباط الانفصاليين (والذين لم يتجاوز عددهم ٢٧ ضابطا) بقواتهم لم تكن هناك قوة سياسية منظمة ترغب في استمرار التجربة او تقدر على الدفاع عنها . ومما يسر الأمر على الانفصاليين طروف البلبلة التي كانت قد ارتبطت باستقالة السراج في الأسبوع السابق على الأنفصال ، فضلا عن أنهم لم يطرحوا أنفسهم كانفصاليين ولكن على انها محاولة لاصلاح الوحدة وتصحيح مسارها (البيان التاسع) .

لقد كانت الوحدة المصرية السورية نتاج الفكر السياسي والظروف التي شهدتها الخمسينات وينبغي تقييمها في إطار البيئة التي نشأت فيها والاستفادة من الدروس التي طرحتها والتي تركت ظلالها على الفكر القومي والممارسات السياسية العربية ، ولعل أبرز هذه الدروس :

اولا : أهمية تنظيم الجماهير وتعبئتها وإن ذلك لا يتم عن طريق الدعاية العاطفية او الزعامة الكاريزمية ولكن من خلال التنظيمات الشعبية الديمقراطية للمواطنين .

ثانيا : اثارة قضية العلاقة بين الوحدة الدستورية من ناحية والتكامل الوظيفي في مناحي الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى ، وان الوحدة الدستورية في حد ذاتها ليست ضمانا لاستمرار التجربة ما لم ترتبط بالتكامل الوظيفي وتعبر عنه في الجوانب الادارية والاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

ثالثا : إن احد معوقات الوحدة هو عدم قدرة النخبة السياسية على الارتفاع فوق خلافاتها التقليدية ومصالحها الضيقة وارتباكاتها الاجتماعية . ومن هنا الرابطة الوثيقة بين قضية الوحدة وقضية التغيير الاجتماعي . إن الوحدة في التحليل الأخير تخدم مصالح أوسع الجماهير ولذلك فان النخبة القادرة على البدء و الاستمرار في المسيرة الوحدوية لا بد وان تظل مسؤولة عن الالتزام بالمصالح القومية والاجتماعية لهذه الجماهير □